



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

الاجتماع المشترك

الاجتماع المشترك بين

الدورة الثانية بعد المائة للجنة البرنامج

والدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للجنة المالية

روما، 29 يوليو/حزيران 2009

توجيهات التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما

بيان المحتويات

رقم الصفحة	أولاً - موجز تنفيذي
2	ثانياً - المقدمة
3	ثالثاً - مهام مختلفة وأهداف مشتركة
4	رابعاً - النتائج المنتظرة من الاستراتيجية المشتركة
6	خامساً - تحليل الاحتياجات والميزات النسبية
6	سادساً - إمكانية المزيد من التعاون
7	سابعاً - مجالات التركيز المختارة للتعاون
9	(1) الدعم التحليلي ودعم السياسات لخطط التنمية الحكومية والوطنية، بما في ذلك استراتيجيات التنمية الريفية
10	(2) أزمة الأغذية وتنفيذ الإطار الشامل للعمل

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

- 12 (3) تغيير المناخ وعلاقاته بإدارة الموارد الطبيعية
- 13 (4) مبادرة أفريقيا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية – المجموعة المواضيعية الأفريقية للأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي
- 15 (5) الانتقال من الإغاثة إلى التنمية
- 18 الملحق 1: قرارات الأجهزة الرئاسية وتوصيات التقييم الخارجي المستقل
- 20 الملحق 2: موجز رسم الخرائط
- 21 الملحق 3: تحديث إحصاءات التعاون بين الوكالات التي توجد مقرها في روما
- 20 (1) فئات التعاون
- 21 (2) التعاون – مقداره ونطاقه الجغرافي ومنطقته الجغرافية
- 24 (3) التعاون بحسب المنظمة
- 25 (4) التعاون بحسب الفئة
- 30 الملحق 4: مستويات التعاون على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية

مذكرة للاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية

في الاجتماع المشترك بين الدورة التاسعة والتسعين للجنة البرنامج والدورة الثانية والعشرين بعد المائة للجنة المالية في مايو/أيار 2008، رحبت اللجنتان بالمعلومات الواردة في وثيقة التقرير المرحلي JM 08.1/2 حول التعاون الموسع بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وفي الوقت الذي أعربت فيه اللجنة عن ارتياحها لما قامت به الوكالات التي توجد مقرها في روما من توسيع دائرة نشاطاتها لتعظيم الخدمات التي تقدمها إلى البلدان الأعضاء، أكدت اللجنتان الحاجة المستمرة إلى التنسيق على المستويين العالمي والقطري، وشددتا "على ضرورة الانتهاء من إعداد وثيقة استراتيجية مشتركة في موعد أقصاه نهاية شهر يوليو/تموز كي يستعان بها لتوجيه التعاون في المستقبل وأحاطتا علما بضرورة أن تبرز الاستراتيجية الأدوار والاختصاصات الرئيسية لكل من الوكالات".

وقد شارك في وضع الوثيقة الحالية المعنونة "توجيهات للتعاون بين الوكالات التي توجد مقرها في روما" كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على امتداد سنتين. وهي محصلة عملية تشاور مستفيضة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، شارك فيها جميع الوحدات والمكاتب اللامركزية.

وقد اعتمدت هذه الوثيقة من جانب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسوف يطرح برنامج الأغذية العالمي وثيقة "التوجيهات" هذه على مجلسه التنفيذي الذي سيجتمع في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2009، كما سيقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بطرح الوثيقة على مجلسه التنفيذي عندما يجتمع في سبتمبر/أيلول 2009.

وتعتمد الوثيقة على المزايا النسبية لكل وكالة من الوكالات الثلاث في العمل معاً من أجل ضمان الأمن الغذائي والزراعة المستدامة. وهنا اتفاق بشكل خاص بين الوكالات الثلاث على ضرورة قيام التعاون فيما بينها في إطار الاتساق الموجود بين مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة دعماً للجهود القطرية، وبما يتماشى مع الأولويات القطرية. فزيادة التنسيق فيما بين الوكالات التي توجد مقرها في روما سوف يساهم في الواقع بصورة أفضل في جهود منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك نهج "توحيد الأداء" باتجاه تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

ومن أجل الدفع بوثيقة "التوجيهات" قدماً إلى الأمام، ستكون هناك مجموعة ثلاثية مكونة من ممثلي منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية للقيام بالمتابعة مع الوحدات ذات الصلة في المجالات التي تم تحديدها لمواصلة التعاون المشترك، مع إعداد خطة عمل في عام 2009.

والوثيقة الحالية معروضة للعلم.

أولا - موجز تنفيذي

1- أعطت التحديات العالمية مثل تغير المناخ وأزمة الأمن الغذائي، حافزا جديدا لزيادة التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما. فبالاستفادة من المزايا النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، تستطيع الوكالات الثلاث أن تعمل بصورة جماعية من أجل ضمان الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة على المدى الطويل، دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الأخص الهدف الأول. فمن خلال الأعمال المشتركة، بإمكان الوكالات الثلاث أن تساعد في الجهود العالمية من أجل القضاء على الجوع المزمن والفقر، وتحسين فرص حصول الفقراء والضعفاء على الطعام.

2- وتحقيقا لهذه الأهداف، توافق الوكالات الثلاث على ضرورة التعامل الفوري مع أزمة الأغذية والجوع، وعلى التفكير في أولويات الأعمال المشتركة على المدى البعيد. والوثيقة التي بين أيدينا ترسي إطارا من أربعة ركائز للتعاون وتحدد خمسة مجالات مواضيعية للتركيز في الأجلين العاجل والمتوسط.

3- **والركائز الأربعة لإطار التعاون هي:** (أ) المشورة والمعرفة والرصد في مجال السياسات؛ (ب) العمليات؛ (ج) استقطاب التأييد والاتصالات؛ (د) التعاون في الأعمال الإدارية. وسوف يجري العمل المشترك على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية، وسوف يشمل البلدان الرائدة في مبادرة "توحيد الأداء".

4- **والمجالات الموضوعية التي حددتها الوكالات الثلاث، هي:** (1) الدعم التحليلي ودعم السياسات لخطط التنمية الحكومية والوطنية، بما في ذلك استراتيجيات التنمية الريفية؛ (2) أزمة الأغذية وتنفيذ الإطار الشامل للعمل؛ (3) تغير المناخ وعلاقاته بإدارة الموارد الطبيعية؛ (4) مبادرة أفريقيا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية - المجموعة الموضوعية الأفريقية للأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي؛ (5) الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

5- وأهداف هذا النهج هي:

- التعاون برؤية مشتركة لمعالجة قضية الأمن الغذائي العالمي على أساس "نهج مزدوج المسار" لتخفيف وطأة الفقر من خلال إجراءات لدعم التغذية بالمساعدات الغذائية وإقامة شبكات للحماية الاجتماعية، واستئصال الأسباب الجذرية للجوع والفقر، من خلال الدعم الطويل الأجل للتنمية الزراعية وصغار المزارعين؛
- تعزيز قدرات الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما كي تحقق أهدافها في توفير المشورة والدعم إلى المجتمع الدولي؛
- ومساعدة البلدان الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الأخص الهدف الأول وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع.

6- **والمبادئ الهادية للتعاون التي وافقت عليها الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما، هي:** (أ) الشراكات هي جزء مكمل لمهام الوكالات الثلاث؛ (ب) الشراكة ليست غاية في حد ذاتها؛ وإنما هي وسيلة لزيادة التآزر والفعالية

والكفاءة؛ (ج) إتباع النهج الاستباقي في التعلم من تجارب الشراكات؛ (د) ممارسة التعاون في إطار التلاحم القائم على امتداد منظومة الأمم المتحدة؛ و(هـ) أن يكون التعاون مدفوعاً بعمليات على المستوى القطري.

7- ومن بين النتائج المتوقعة لهذا التعاون المشترك تعزيز تنمية السياسات الوطنية والدولية، وتنفيذ المعلومات والحصول عليها، وزيادة المشاركة الفعالة واستقطاب التأييد في المنتديات الدولية وخلق أطر وأدوات معترف بها عالمياً؛ وتحسين تعبئة الموارد والأداء العام؛ وزيادة القدرة على العمل في سياقات متعددة النظم؛ وزيادة الوفورات عن طريق الفعالية والكفاءة.

ثانياً- المقدمة

8- أعطت التحديات العالمية مثل تغير المناخ، وأزمة الأمن الغذائي، والأزمة المالية، دوافع جديدة لزيادة التعاون ضمناً لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة إنتاج الأغذية، والتنمية الزراعية والريفية المستدامة. كما أن هناك اعترافاً متزايداً يقابل بالترحاب للدور الرئيسي الذي يمكن للمساعدات التي تقدم للأمن الغذائي والزراعة والأغذية والتغذية أن تلعبه في جدول أعمال البرامج الإنمائية. وتحتل وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما، وهي منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، موقعا فريدا في هذا المفترق الصعب لكي تزيد من جهود منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الأخص الهدف الأول للقضاء على الجوع المزمن والفقير، وتحسين فرص حصول الفقراء والضعفاء على الأغذية.

9- ومع أن هناك زيادة مستمرة في التعاون بين المنظمات الثلاث في العديد من المجالات، فمن المهم النظر إلى ما هو أبعد من مجالات الأزمة القائمة والنظر إلى أولويات العمل المشترك على المدى البعيد، عند مواجهة هذه التحديات والفرص. وفي هذه الوثيقة التي بين أيدينا، سيتم تقييم الإمكانيات لمزيد من التعاون على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية وشبه القطرية، دعماً للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

10- وتستجيب الوكالات الثلاث بإمدادها لهذه الوثيقة إلى الدعوات الموجهة إليها من أجهزتها الرئاسية لزيادة التعاون وتحديد مجالات الأولوية لزيادة التآزر وتحسين الكفاءة المالية بالحد من التداخل والازدواجية في سياق الأطر الاستراتيجية التي وضعت أو تلك التي في طريقها إلى ذلك¹. ولهذا الغرض، استكملت الوكالات الثلاث جدولاً مشتركاً

¹ في عام 2005، أصدر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تقييماً أشار فيه إلى أن الصندوق بحاجة إلى العمل في شراكة مع الوكالتين الأخريين اللتين يوجد مقرهما في روما. وأسفر ذلك عن وضع الصندوق لخطة عمل وإطار استراتيجي جديد للمنظمة بأسرها، ونموذج جديد للعمل لوضع عمليات ميدانية. وفي سبتمبر/أيلول 2007، دعا التقييم الخارجي المستقل لمنظمة الأغذية والزراعة هو الآخر إلى استراتيجية للشراكات للمنظمة بأسرها، بما في ذلك عناصر لتجديد الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة ومع الوكالات التي توجد مقارها في روما بشكل خاص. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2007، حث المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي والمجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ديسمبر/كانون الأول 2007، الوكالات التي توجد مقارها في روما على "وضع وثيقة مشتركة بشأن التوجيهات التي يمكن أن تيسر عليها الشراكات التشغيلية المدفوعة بالأهداف في المستقبل على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية". انظر قرارات الأجهزة الرئاسية وتوصيات التقييم الخارجي المستقل، الملحق الأول. كما أكد الاجتماع المشترك للجنة البرنامج والمالية في منظمة الأغذية والزراعة على ضرورة الانتهاء من وثيقة استراتيجية مشتركة لتوجيه التعاون في المستقبل، وأحاطت علماً بضرورة أن تبرز الاستراتيجية الأدوار والاختصاصات الرئيسية لكل من الوكالات.

لتحديد مجالات التعاون وكتابة تقارير عنها لفترة سنتين من يناير/كانون الثاني 2006 حتى عام 2007². وقد أُجري هذا التحليل في إطار المنظمات على المستويين الإقليمي والقطري حول أربعة ركائز، هي: (1) الاستثمارات الزراعية؛ (2) صياغة السياسات، وبناء القدرات، وإدارة المعارف، واستقطاب التأييد؛ (3) الطوارئ وإعادة الإعمار؛ (4) الأعمال الإدارية. وقد أُرسى التحليل الكمي في هذا الجدول الأساس لمزيد من التقديرات الكمية، وأصبح بمثابة أداة لتوجيه السياسات بشأن المبادرات الاستراتيجية المشتركة في المستقبل.

11- واتفقت الوكالات الثلاث من خلال عملية تشاورية على إطار للتعاون من أربعة ركائز، هي: (أ) المشورة والمعرفة والرصد في مجال السياسات؛ (ب) العمليات؛ (ج) استقطاب التأييد والاتصالات؛ (د) التعاون في الأعمال الإدارية. وفي مجال هذا الإطار الشامل، سوف تركز الوكالات الثلاث على خمسة مجالات موضوعية مختارة في الأجلين الفوري والمتوسط: (1) الدعم التحليلي ودعم السياسات لخطط التنمية الحكومية والوطنية، بما في ذلك استراتيجيات التنمية الريفية؛ (2) أزمة الأغذية وتنفيذ الإطار الشامل للعمل؛ (3) تغيير المناخ وعلاقاته بإدارة الموارد الطبيعية؛ (4) مبادرة أفريقيا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية - المجموعة الموضوعية الأفريقية للأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي؛ و(5) الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

12- ومن أجل الدفع بهذه الاستراتيجية قدما إلى الأمام، ستكون هناك مجموعة ثلاثية مكونة من ممثلي منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية للقيام بالمتابعة مع الوحدات ذات الصلة في المجالات التي تم تحديدها لمواصلة التعاون المشترك، مع إعداد خطط عمل في عام 2009.

ثالثاً - مهام مختلفة وأهداف مشتركة

13- منذ انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام 2002 في مونتيري بالمكسيك، زادت الوكالات التي توجد مقارها في روما من تعاونها برؤية مشتركة لمعالجة الأمن الغذائي العالمي على أساس "نهج مزدوج المسار". ويعترف هذا النهج - الذي أصبح الآن جزءاً أساسياً من الإطار الشامل للعمل - بالحاجة إلى العمل المباشر لتخفيف وطأة الجوع على أكثر الناس ضعفاً، مع الحاجة في نفس الوقت إلى تحقيق الأمن الغذائي على المدى البعيد في شكل مساعدات غذائية وتغذوية وبرامج للتنمية الريفية وسياسات مناسبة لاستئصال الأسباب الجذرية للجوع والفقر.

14- وهدف هذه الاستراتيجية هو تعزيز قدرات الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما كي تحقق أهدافها في توفير المشورة والدعم إلى المجتمع الدولي. كما تهدف الاستراتيجية إلى مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى الأخص الهدف 1 القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ من وقد وافقت الوكالات الثلاث على المبادئ الهادية التالية في سعيها لتحقيق هذه الأهداف العالمية:

² انظر موجز رسم الخرائط في الملحق الثاني.

(أ) الشراكات جزء مكمل لمهام الوكالات الثلاث

15- يضرب التعاون بجذوره في المهام المختلفة وإن كانت متكاملة. فأهداف أنشطة التعاون تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لكل وكالة في دعمها للتنمية الزراعية والريفية، والأمن الغذائي والتغذوي. فالتعاون يتيح الفرص من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، وعلى الأخص بالنسبة لصغار المزارعين وتلبية الاحتياجات الملحة واحتياجات أشد السكان ضعفا على المدى البعيد، من خلال الشراكات المتعددة لاسيما مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

(ب) الشراكة ليست هدفا في حد ذاتها؛ وإنما هي وسيلة لزيادة التأزر والفعالية والكفاءة

16- سيكون تركيز التعاون على المجالات التي يمكن تعظيم تأثيرها بالعمل معا. وقد لا يتسنى العمل في جميع المجالات. ولا بد أن تتسم العملية بالمرونة، حيث أن بعض المبادرات التعاونية قد تكون أكثر تأثيرا لو أنها نفذت على مستوى ثنائي وليس ثلاثي، أو بشراكات مختلفة. وتحقيق وفورات في التكاليف ومكاسب نتيجة الكفاءة وزيادة التأثير، كلها عوامل رئيسية ينبغي أخذها في الاعتبار عند تحديد مجالات التعاون التي لها أولوياتها مستقبلا.

(ج) إتباع نهج استباقي في التعلم من تجارب الشراكات

17- يساعد التخطيط المشترك في مرحلة مبكرة في معرفة المبادرات العملية المشتركة. فقد أوضحت عملية رسم الخرائط أن هناك بالفعل قدرا كبيرا من التعاون، ولكن الوكالات لا تستطيع أن تصل بهذا التعاون إلى المستوى الأمثل دون قيادة من جانب الإدارة والأجهزة الرئاسية. وسوف تسهل عملية الجرد التي تقوم بها الوكالات الثلاث لمبادراتهم وأنشطتهم المشتركة من عملية الرصد ضمانا لتعظيم النتائج.

(د) التعاون يتم في إطار التلاحم على مستوى منظومة الأمم المتحدة

18- ستمارس الوكالات الثلاث شراكتها في نفس الوقت الذي تواصل فيه التعاون الوثيق في شراكات مع وكالات منظومة الأمم المتحدة. فلكل وكالة منها شركاء في الإطار الأوسع للأمم المتحدة، في ظل برامج تعاونية أو اتفاقيات مع مؤسسات التمويل الدولية، وفي ظل استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات، ومبادرة توحيد الأداء، وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، وأطر المساعدات الإنسانية في الأمم المتحدة، مثل النظام العنقودي وعملية النداءات الموحدة، وطبقا لإعلان باريس لعام 2005 بشأن فعالية المعونة. وينبغي أن تتحقق نتائج التعاون بما يتفق وضمن المزيد من التلاحم في منظومة الأمم المتحدة.

(هـ) أن يكون التعاون مدفوعاً بعمليات على المستوى القطري

19- لا بد أن يتماشى العمل في الشراكات بين الوكالات التي توجد مقرها في روما مع أولويات وخطط التنمية القطرية وأن يكون موضع مساءلة أمام الفقراء والجوعى في العالم. وينبغي إعطاء الأولوية للنهج القائمة على الطلب في ظل صكوك الشراكة الحالية التي وضعت على المستوى القطري. ويشمل ذلك تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، لا سيما في الميدان.

رابعاً- النتائج المنتظرة من الاستراتيجية المشتركة

20- تسعى الوكالات الثلاث، من خلال التعاون والشراكات، إلى تحقيق الفوائد المتبادلة التالية:

- عمليات فعالة تتسم بالكفاءة على أرض الواقع؛
- تعزيز تنمية السياسات القطرية والدولية، وتنفيذ المعلومات والحصول عليها؛
- زيادة فعالية المشاركة واستقطاب التأييد في المنتدى الدولية، وخلق أطر وأدوات معترف بها عالمياً؛
- تحسين تعبئة الموارد والأداء العام؛
- زيادة القدرة على العمل في سياقات متعددة النظم؛
- زيادة الوفورات الناجمة عن الفعالية والكفاءة.

خامساً- تحليل الاحتياجات والميزات النسبية

21- يقوم التعاون بين الوكالات الثلاث على تحليل الاحتياجات والميزات النسبية المختلفة. فعندما تقوم منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بالتعاون معاً في مجالات مكملة لاختصاصاتها، فإنها تقدم بذلك إلى البلدان الأعضاء ميزة نقاط قوتها المجمع من أجل تخفيف وطأة الجوع، والقضاء على انعدام الأمن الغذائي والفقير في الريف.

22- وتكمن الميزة النسبية لمنظمة الأغذية والزراعة في دورها كمنظمة للمعرفة الزراعية في العالم لوضع السياسات، وبناء القدرات المتكاملة، والتعاون التقني، والاستجابة إلى حالات الطوارئ الزراعية، ودعم الاستثمارات الريفية/الزراعية، وجمع المعلومات العالمية ونشرها، وصياغة معاهدات واتفاقيات دولية رئيسية وتنفيذها. وتولي المنظمة اهتماماً خاصاً بتقديم المساعدات التقنية والمساعدات السياساتية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول لكي تحسن من ممارساتها الزراعية والحرارية والسلمية من أجل الترويج للأمن الغذائي، والتغذية، والإنتاج الزراعي المستدام، والأمن البيئي، وعلى الأخص في المناطق الريفية.

23- والميزة النسبية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية هي معرفته بالفقر في الريف، وتركيزه التام على فقراء الريف ومعيشتهم، وتجربته في تمويل المشروعات والبرامج التي تتفق والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان وتمكن فقراء الريف من زيادة إنتاجهم الزراعي والتغلب على الفقر. ويتعاون الصندوق تعاوناً وثيقاً مع شركائه الوطنيين في تصميم وتنفيذ برامج ومشروعات مبتكرة تساعد سكان الريف في الحصول على الأصول والخدمات والفرص التي يحتاجونها للتغلب على الفقر. ويجرب الصندوق نهجاً جديدة ومبتكرة لتحقيق هذه الأهداف، ويتقاسم ما لديه من معرفة على نطاق واسع، ويتعاون مع البلدان الأعضاء وغيرها من الشركاء لتكرار النهج الناجحة وزيادتها.

24- أما الميزة النسبية لبرنامج الأغذية العالمي فهي وجوده الميداني على نطاق واسع، مصحوباً بقدرات لوجستية قوية في تسليم الأغذية وتوزيعها، بما في ذلك: (1) نهج قائم على المجتمعات المحلية في وضع التقديرات، وتحليل مدى التعرض للأخطار ورسم خرائط لذلك، وتقدير الاحتياجات في حالات الطوارئ، واستهداف القدرات، والإنذار المبكر؛ (2) تنفيذ برامج المعونات الغذائية المباشرة وشبكات الأمان الاجتماعي، مثل التغذية المدرسية، والغذاء مقابل العمل، ورعاية صحة الأمهات والأطفال وتغذيتهم؛ و(3) تعزيز عمليات التوريد، وخاصة التوريد المحلي للسلع الغذائية، مثل الشراء من أجل التقدم. وأكبر حافزة لدى البرنامج هي حافزة عمليات الإغاثة والإنعاش التي تحتاج إلى فهمها بنهج طويلة الأجل في الانتقال من الإنعاش إلى التنمية.

25- وسوف يتعاون البرنامج تعاوناً وثيقاً مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة في استقطاب التأييد والتحليل والأنشطة التشغيلية في مجال السياسات من أجل مواجهة الجوع المزمن وتحقيق الأمن الغذائي، مع تعزيز الأسواق المحلية والإقليمية. وسوف تزيد منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية من عملهما في دعم الأهداف المشتركة لمواجهة الفقر الريفي ودعم الاستثمارات الزراعية، بتوسيع نطاق الموارد الفنية وبناء القدرات، وزيادة فرص تأثير السياسات على تحسين حياة فقراء الريف. وسوف تتعاون منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية تعاوناً وثيقاً مع برنامج الأغذية العالمي من أجل الاستفادة من وجودهم الميداني القوي وشبكاتهم اللوجستية، بالإضافة إلى قدرتهم على تسليم المعونة الغذائية، في تيسير فرص حصول مجتمعات محلية ومجموعات بعينها تحتاج إلى دعم عاجل ودعم طويل الأجل.

سادساً - إمكانية المزيد من التعاون

26- تقاس إمكانية المزيد من التعاون بالنطاق الجغرافي ونوع التعاون المطلوب. فالإمكانية تشمل التعاون على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية، بما في ذلك: داخل البلدان الرائدة "لتوحيد الأدلة" وبلدان الترابط الجديدة. كمثال، فمن حيث النطاق الجغرافي، تشير عملية رسم الخرائط إلى أن 24 في المائة من التعاون حدث على المستوى العالمي، و6 في المائة على المستوى الإقليمي، وما يناهز 70 في المائة على المستوى القطري. وهناك 20 في المائة تقريباً من التعاون الذي تضمنته التقارير كان يشمل الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما والتي تعاونت معاً، بينما كانت نسبة 60 في المائة من التعاون تشمل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، و18 في المائة من

التعاون يشمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. والهدف هنا هو زيادة التعاون على جميع الأصعدة سواء في المقر أو في الميدان.

27- ويصنف التعاون تحت إطار الركائز الأربع التالية:

(أ) *المشورة في مجال السياسات، والمعرفة، والرصد*

28- ستعزز الوكالات الثلاث تعاونها في وضع السياسات وتقديم المشورة إلى الحكومات، وكذلك في الاحتياجات إلى رسم الخرائط ونظم الرصد. ويملك البرنامج والمنظمة بالفعل خبرة طويلة في التعاون الواسع في مجال تقدير التعرض للخطر، ونظم الإنذار المبكر، ونظم المعلومات. والتطبيق الحالي *لنهج ظروف المعيشة* في تقدير المخاطر ورسم خرائطها ورصدها، وكذلك في البرامج والاستراتيجيات، يمثل فرصة قوية للتعاون، حيث أن هذا النهج استخدم بالفعل بصورة واسعة من جانب الوكالات الثلاث، بالإضافة إلى أنه منبر ممتاز لمواصلة الأعمال المتكاملة.

29- وسوف تواصل الوكالات الثلاث تحديدها للمجالات الرئيسية للتعاون مستقبلاً في هذا الصدد، وتحديد أولويات المجالات التي يمكن فيها وضع برامج استراتيجية مشتركة، عن طريق تقاسم المعلومات، وآليات كتابة التقارير، وتشجيع المشاورات المنتظمة مع الإدارة والأجهزة الرئاسية للوكالات الثلاث. وكمثال، فمن الممكن إعداد التقارير الموجزة المشتركة عن السياسات للأجهزة الرئاسية في كل وكالة. وبالإضافة إلى المجالات التي تم تحديدها بالفعل في رسم الخرائط على جميع الأصعدة، فإن التركيز في التعاون في مجال التحليل سيكون في مجالات مواضيعية مشتركة.

(ب) *العمليات*

30- ستسعى الوكالات الثلاث باستمرار إلى تحسين فعاليتها وكفاءتها على أرض الواقع. فهي مشتركة بالفعل في كثير من الأنشطة التشغيلية المشتركة على المستويات الإقليمية والقطرية والمحلية. وكمثال، فإن هناك الكثير من البعثات القطرية المشتركة لمواجهة أزمة ارتفاع أسعار الأغذية وزيادة الإنتاج الزراعي تم تشكيلها بالفعل في السنة الأخيرة. وتجتمع نقاط الاتصال في الوكالات الثلاث بانتظام لمتابعة سير العمل في مبادرة ارتفاع أسعار الأغذية التي أطلقتها المنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2007. وفي أبريل/نيسان 2008، قرر مجلس الرؤساء التنفيذيين تشكيل فريق مهام رفيع المستوى لأزمة الأمن الغذائي العالمي برئاسة الأمين العام. وشاركت الوكالات الثلاث في هذا الفريق (تولى المدير العام للمنظمة منصب نائب الرئيس فيه)، كانت له أدواره الإيجابية في وضع الإطار الشامل للعمل الذي نشر في شهر يوليو/تموز 2008.

31- وكمثال آخر، فقد وضع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عملية جديدة للنهوض بالجودة كما أن الاتجاه نحو الإشراف المباشر على المشروعات قد أسرع بعمليات التعاون المتزايد في التخطيط للاستثمارات في الصندوق، مع مركز الاستثمار في المنظمة. وسعياً وراء تبسيط العمليات، وتحقيق وفورات في التكاليف، وتحقيق التآزر وتقليل التداخل في العمليات الميدانية، سيتم تشكيل المزيد من البعثات الميدانية المشتركة، وكتابة تقارير مجمعة للبعثات، وتحديد أدوار إشرافية مشتركة على المشروعات كلما أمكن ذلك.

(ج) استقطاب التأييد والاتصالات

32- ترسي هذه الاستراتيجية المشتركة إطاراً للتعاون فيما يتعلق بالاتصالات واستقطاب التأييد للوكالات الثلاث. فبالإضافة إلى الاتصالات واستقطاب التأييد، هناك وثيقة منفصلة تتناول التعاون، وهي تحدد المجالات التي يمكن أن تتوافق فيها رسالات وموارد الوكالات الثلاث، والتي يمكن من خلالها أن تحدد هذه الوكالات رسالتها فيما يتعلق بالمجالات المواضيعية ذات الأولوية في المنتديات الدولية. فتتقاسم فرص الدخول إلى وسائط الإعلام والعمل المشترك في مجال الاتصالات، سوف يجريان حيثما يمكن أن يكون لهما أكبر تأثير على مستوى المقار وفي الميدان.

(د) التعاون في الأعمال الإدارية

33- تتعاون الوكالات الثلاث فيما بينها عندما تكون هناك فرصاً لتوفير التكاليف الناجم عن الكفاءة في الخدمات الإدارية. وتتطلع هذه الوكالات إلى توسيع مجالات تقاسم الخدمات الإدارية والتنظيمية حيثما يكون ذلك عملياً، ومعقولا من الزاوية المالية، كما أنشأت لجنة للتنسيق فيما بين المؤسسات لاستعراض البرنامج العام لأنشطة المكاتب المعاونة المشتركة، والموافقة عليها وتحديد أولوياتها. وسيكون الاستعراض الخارجي المفصل بشأن الخدمات الإدارية في المنظمة مفيداً كأساس لمعرفة فرص زيادة تقديم هذه الخدمات بصورة تتسم بالكفاءة وتحقق فعالية التكاليف مع الوكالات الأخرى التي توجد مقارها في روما، سواء على مستوى المقر أو الميدان، كما سيعرض طرحاً مبدئياً لمجموعة من خيارات التكاليف والوفورات وفترات التنفيذ.

سابعاً - مجالات التركيز المختارة للتعاون

34- في الوقت الذي يحتوي فيه الإطار ذو الركائز الأربعة على مجموعة كاملة من الأنشطة التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، فإن الوكالات الثلاث اختارت خمسة مجالات رئيسية للتركيز في التعاون مستقبلاً على المدى المتوسط، وهي: (1) الدعم التحليلي ودعم السياسات لخطط التنمية الحكومية والوطنية، بما في ذلك استراتيجيات التنمية الريفية؛ (2) أزمة الأغذية وتنفيذ الإطار الشامل للعمل؛ (3) تغير المناخ وعلاقاته بإدارة الموارد الطبيعية؛ (4) مبادرة أفريقيا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية - المجموعة الموضوعية الأفريقية للأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي؛ (5) الانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

(1) *الدعم التحليلي ودعم السياسات لخطط التنمية الحكومية والوطنية،
بما في ذلك استراتيجيات التنمية الريفيه*

35- ستتعاون الوكالات الثلاث فيما بينها كلما أمكن من أجل تقديم دعم تحليلي قوي ودعم في مجال السياسات للحكومات، وعلى الأخص لإدراج قضية الأمن الغذائي في خطط التنمية الوطنية وخطط الحد من الفقر. ويشمل ذلك التعاون الوثيق على مستوى البلدان في العمليات التي تفضي إلى صياغة الخطط وتنفيذها، بما يشمله ذلك من إثارة الوعي، واستقطاب التأييد، والأعمال التحليلية وتلك الموجهة نحو السياسات.

36- تبين من الاستعراض الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي مؤخرا عن استراتيجيات الحد من الفقر في 60 بلدا حول العالم أن أقل من 30 في المائة من استراتيجيات الحد من الفقر أشارت إلى قضية الفقر³. واتضح بشكل عام أن الحد من الجوع يعطى المرتبة الدنيا بين المجالات ذات الأولوية، وهو أمر يثير الבלبلة لأن الحد من الفقر ليس مرادفا للحد من الجوع وسوء التغذية. ففي كثير من البلدان النامية زاد الدخل زيادة كبيرة، بينما لم يتراجع سوء التغذية بنفس القدر. بل إن العديد من الدراسات التي أجريت مؤخرا تبرز الآثار الخطيرة للجوع وسوء التغذية على النمو والتنمية. وعندما تتعاون الوكالات الثلاث، يصبح بإمكان استراتيجيات الحد من الفقر أن تساعد البلدان التي تسعى للحصول على مساعدات بتدخلات مباشرة أو غير مباشرة على تحسين مستويات التغذية وضمان الأمن الغذائي لأكثر السكان ضعفا ضمن خطط التنمية الوطنية.

37- وهناك أيضا اعتراف متزايد من جانب الحكومات بأنها بحاجة إلى معالجة أولويات الإنتاج الزراعي فيها. ولدى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي دورا هاما لكل منها في مساعدة الحكومات على تحقيق زيادات ملموسة في الإنتاج الزراعي، مع التكفل بأن تكون هذه العملية مدفوعة بالطلب على المستوى القطري. ولاشك أن التعاون من أجل مساندة وضع أطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية سيكون أمرا أساسيا.

(2) *أزمة الأغذية وتنفيذ الإطار الشامل للعمل*

38- أحاطت منظومة الأمم المتحدة على وجه السرعة بخطورة التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العالمي بفعل التصاعد الهائل مؤخرا في أزمة أسعار الأغذية في مختلف أرجاء العالم، واعترفت بضرورة وجود إطار شامل للعمل لمواجهة هذه الأزمة وأسبابها الجذرية.

³ "مشاركة برنامج الأغذية العالمي في الأولويات الموجودة في التقييم القطري الموحد، وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، ووثيقة استراتيجية الحد من الفقر - استنتاجات الرادار الموسعة 2006". وثيقة لم تنشر، سياسات برنامج الأغذية العالمي، شعبة دعم الاستراتيجيات والبرامج، 2006. روما: برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

39- ويحدد الإطار الشامل للعمل مجموعتين من الإجراءات لمعالجة أزمة الأغذية، أولها: العمل على وجه السرعة لتلبية الاحتياجات الفورية للسكان المعرضين للخطر، والثانية: العمل في نفس الوقت على إيجاد مرونة على المدى البعيد للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في العالم. وتتعلق المجموعة الأولى بكيفية مساعدة المعرضين للخطر سواء في البلدان المستهلكة أو المنتجة للأغذية؛ بينما تتناول المجموعة الثانية قضايا أكثر بنوية لخلق المرونة والمساهمة في إدخال تحسينات مستدامة على الأمن الغذائي العالمي في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. كما يسعى الإطار الشامل للعمل أيضا إلى تعزيز نظم المعلومات العالمية وإدارتها.

40- وتسعى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي - في سياق الإطار الشامل للعمل - إلى تعزيز التعاون فيما بينها من أجل:

- (أ) تحسين الفهم والتحليل لأسواق الأغذية، وسلاسل عرض الأغذية، ونقل الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية، وكذلك نقل السياسات المختلفة وتأثيرها على أسواق الأغذية؛
- (ب) فهم وتحليل تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على الأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسرة؛
- (ج) الاستفادة من التعاون في دعم الحكومات كي تصمم وتنفذ نظم لشبكات الأمان الفعالة. ويشمل ذلك تقديم مساعدات إلى الحكومات كي تعزز شبكات الأمان في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتعزيز إجراءات تحليل التعرض للمخاطر ونظم الإنذار المبكر، ودعم صغار المزارعين، وتطوير عمليات التأمين وغيرها من أدوات إدارة المخاطر، وبناء قدرات على التنفيذ، ومناصرة السياسات. وهناك حاجة إلى ضمان التنسيق الجيد للجهود، وأن تستجيب هذه الجهود إلى احتياجات الحكومات. فليس هناك برنامج واحد يصلح لكل الأمور؛
- (د) تقديم دعم فعال ضمانا لحصول صغار المزارعين على المدخلات، والتكنولوجيات، والتمويل، والدخول إلى الأسواق كي يزدوا من إنتاجهم ودخلهم، ليساهموا بالتالي في إيجاد حلول للأزمة. وفي هذا السياق، يمكن لمبادرة البرنامج الجديدة "الشراء من أجل التقدم" أن توفر إطارا ممتازا للتعاون فيما بين الوكالات الثلاث، وجمع أهداف المعونة الغذائية/الأمن الغذائي بزيادة الإنتاج الزراعي لصغار الحائزين وتحسين استقرار أسواق الأغذية المحلية؛
- (هـ) استخدام نهج موحد لمعالجة الأمن الغذائي العالمي، بالاستفادة من "النهج المزدوج المسار". ثم وضع أدوات مشتركة لاستقطاب التأييد بناء على ذلك، بهدف استخدامها في المنتديات ومؤتمرات القمة العالمية الرفيعة المستوى، مثل تمويل التنمية، ومؤتمرات تغيير المناخ، وما إلى ذلك.

41- وعلى المستوى الميداني، بإمكان المجموعات المواضيعية للأمن الغذائي أن تلعب دورا تنسيقيا في إطار التعاون الأوسع فيما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

(3) تغيير المناخ وعلاقاته بإدارة الموارد الطبيعية

42- سوف تساهم الوكالات التي توجد مقارها في روما في المفاوضات المهمة بشأن العمل التعاوني على المدى الطويل والترتيبات لما بعد عام 2012 لمعالجة تغيير المناخ في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ. وبشكل خاص، فإن الوكالات التي توجد مقارها في روما لها دورها فيما يتعلق بتدابير التكيف والحد من تأثيرات تغيير المناخ على قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، والآثار الجانبية على الأمن الغذائي، والحد من الفقر، والإنتاج الزراعي (بما في ذلك إدارة الغابات الموجهة نحو التنمية الريفية)، والطاقة الحيوية، ووسائل التمكين من الحصول على التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات التي تتطلب الوصول إلى مستخدمي الأراضي الصغيرة المساحة وإفادتهم. وسوف تستفيد هذه المساهمات من الميزات النسبية والجماعية للوكالات الثلاث.

43- وعلى المستوى القطري، سوف تدعم الوكالات الثلاث البلدان النامية في بناء قدراتها الذاتية كي تتمكن من معالجة تأثيرات تغيير المناخ، والوصول إلى آليات التمويل والحوافز الدولية للتكيف مع تغيير المناخ والحد من تأثيراته، بما في ذلك نقل التكنولوجيا. وعلى المستوى الدولي، سوف تتعاون هذه الوكالات مع جميع البلدان من أجل إقامة آليات وحوكمة دولية فعالة لمعالجة تغيير المناخ. وسوف يقوم التعاون فيما بين الوكالات الثلاث في هذا المجال على التعاون القديم والمستمر في هذه المسألة مع مجموعة كبيرة من الشركاء، مثل كيانات منظومة الأمم المتحدة كاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، والفريق الدولي المعني بتغيير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالإضافة إلى هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

44- أما التعاون فيما بين الوكالات الثلاث بشأن تغيير المناخ والتخفيف من آثاره والتكيف معه، وعلاقة ذلك بالأراضي والموارد الطبيعية، فقد قطعاً شوطاً بعيداً بالفعل. ومن بين التجارب الأخيرة: المساهمات في المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، عن طريق المشاركة المشتركة في الائتلاف الدولي للأرض، ومشاركة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مبادرة المنظمة لوضع "خطوط توجيهية طوعية للحصول على الأراضي". كما أن مساهمة المنظمة في النشرة التي ستصدر عن الصندوق بشأن *الفقر الريفي* قد عززت هي الأخرى من التعاون، بالإضافة إلى أن الوحدات المسؤولة سوف تستمر في إقامة شبكة في هذا المجال، وتقاسم المعرفة والتحليل فيما يتعلق بالتحديات الجديدة التي تواجه الزراعة والمنتجين الريفيين. كما أن المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقد في شهر يونيو/حزيران 2008 حول الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغيير المناخ والطاقة الحيوية، قد أعطى دفعة جديدة للتعاون فيما بين الوكالات الثلاث في جوانب معينة من تغيير المناخ، وسوف يستمر هذا التعاون في سياق الاجتماعات التفاوضية التي ستقودنا إلى كوبنهاغن في عام 2009.

45- وبالإضافة إلى ذلك، فإن للوكالات الثلاث ميزات نسبية هامة في مجال تحليل هشاشة الأوضاع، والرصد العالمي، وجمع البيانات من أجل ضمان متابعة المجالات الرئيسية للبحوث والمشورة في مجال السياسات لمواجهة تغيير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية. وسوف يولى قدر أكبر من الاهتمام بتحليل الإحصاءات والبيانات، كما سيزيد التنسيق بين هذه الوكالات بهدف تعظيم تأثيره.

46- وتسعى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي إلى المضي قدما في أربعة مجالات تتعلق بالسياسات، هي:

- تعبئة الموارد من أجل الاستثمارات في مجال البيئة لتشجيع أساليب إدارة الأراضي والمياه بطريقة جيدة وتنمية الأسواق؛
- إجراء بحوث لتشجيع المرونة الشاملة فيما يتعلق بالمناخ عن طريق أساليب مبتكرة ونهج للإدارة في مجال إدارة الزراعة والموارد الطبيعية، بما في ذلك استنباط أصناف محاصيل محسنة، والوقود الحيوي، وطرق الفلاحة البديلة، وأساليب إدارة المياه. كما ينبغي النظر لدور حطب الوقود في المناطق الريفية في علاقته بالأمن الغذائي؛
- تشجيع التكيف مع تغير المناخ وتنفيذ تدابير التكيف مع هذا التغير على أرض الواقع، عن طريق تعزيز المؤسسات وتطبيق تكنولوجيات مناسبة توضع بمشاركة مجموعات المزارعين، والسكان الذين يعتمدون على الغابات، ومجموعات صيد الأسماك، والمجتمعات المحلية والنساء، لتمكين كل هؤلاء من وضع خطط أفضل لإدارة مواردهم الطبيعية، وأن يتحلوا بقدر أكبر من المرونة في مواجهة التغيرات المناخية وما يرتبط بها من آثار ومخاطر. ويشمل ذلك العمل من أجل وضع آليات لتمويل مشروعات الكربون ضيقة النطاق لصغار المزارعين وللحصول على فرص لتمويل مواجهة تأثيرات تغير المناخ في إطار المرفق العالمي للبيئة؛
- التأهب: أي استكشاف العمليات المستدامة لتشجيع نظم إدارة مخاطر الكوارث، التي تتكون من: (1) تقدير المخاطر والحد من تأثيرها على قطاعي الأغذية والزراعة بالنسبة للسكان المعرضين للخطر في البلدان المعرضة للكوارث والتي تتسم بارتفاع احتمالات المخاطر وانخفاض قدراتها على مواجهتها؛ (2) التأهب والإنذار المبكر؛ (3) الاستجابة وإعادة الإعمار. وتكمن أهم الفرص في التوجه الجديد لإدارة مخاطر الكوارث الذي يربط بين السكان والعوامل الخاصة (مثل التأمين وصناعة إعادة التأمين) لتعميم الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والبرامج التعاونية، وخيارات الاستجابة، وتيسير عمليات الزراعة على أساس جدول زمني للأحوال الجوية.

(4) مبادرة أفريقيا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية - المجموعة المواضيعية الأفريقية

لأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي

47- تتولى منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأفريقي تنسيق المجموعة الأفريقية المواضيعية للأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي⁴، وتضم هذه المجموعة في عضويتها ممثلين من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وقد ساهمت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية مساهمة جوهرية في الجوانب المتعلقة بالتنمية الزراعية في خطة عمل المجموعة المواضيعية، بينما ركز برنامج الأغذية العالمي مساهماته على "المسار" المتعلق

⁴ تضم المجموعة المواضيعية الأفريقية للأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي في عضويتها ممثلين عن البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمصرف الأفريقي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وإئتلاف الثورة الخضراء في أفريقيا، ومنتدى البحوث الزراعية في أفريقيا، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، والبرنامج العالمي للمناخ من أجل التنمية الريفية، والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد).

بالمساعدات المباشرة في خطة العمل التي تعالج شبكات الأمان، وبرامج التغذية، والتغذية المدرسية، والإنذار المبكر، وتقدير هشاشة الأوضاع.

48- وقد وضعت خطة العمل مع مراعاة أن الأمر بحاجة إلى أنماط مختلفة من الدعم للحالات المختلفة. فبإمكان صغار الحائزين أن يستفيدوا من منظور الاستهلاك والدخل، بينما سيستفيد كبار المزارعين على جانب الإنتاج من زيادة النمو الاقتصادي في المنطقة.

49- وتعتبر نتائج عمل المجموعة المواضيعية الأفريقية للأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي نموذجا رائعا للتعاون القوي فيما بين المنظمات التي توجد مقارها في روما، لخمسة أسباب رئيسية، هي:

1- أن التعاون يقوم على الملكية الوطنية والاستجابة لاحتياجات الحكومات الوطنية. فخطة العمل الخاصة بالمجموعة المواضيعية تعترف بالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي وضعته أفريقيا، باعتباره إطار لتنفيذ توصيات المبادرة الأفريقية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، فيما يتعلق بتحسين الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.

2- أن هذا التعاون يضرب بجذوره في الاستراتيجية ذات المسار المزدوج التي تعكس نهجا مشتركا للوكالات الثلاث في الحد من الجوع والفقر الريفي. ويجمع هذا النهج بين الاستثمارات متوسطة الأجل وطويلة الأجل والتغيرات التي تطرأ على السياسات لمساندة الزراعة والتنمية الريفية بمساعدات مباشرة لأخذ يد ضحايا الجوع في عالم اليوم. وتحدد خطة العمل تدابير عملية لتحقيق زيادات مستدامة في الإنتاجية الزراعية. كما تدعو إلى مواجهة قضايا الأمن الغذائي والتغذية بصورة عاجلة، مع التركيز على شبكات الأمان التي تقوم على الأغذية والمساعدات النقدية، والموجهة إلى أشد فئات السكان انعداما للأمن الغذائي.

3- وأن هذا التعاون يقوم على الميزة النسبية لكل منظمة. فسياسات منظمة الأغذية والزراعة وخبرتها الفنية تتمثل في تحليل خطة العمل، وإطار السياسات والتوصيات بشأن الإنتاجية الزراعية. وخبرة الصندوق في دعم أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة في الريف وعمليات التمويل تدخل ضمن التوصيات الخاصة بخطة العمل بشأن تلك الموضوعات. أما خبرة البرنامج ومعرفته ببرامج المساعدات الغذائية والتغذوية في الميدان، فقد شكلت الأساس الذي قامت عليه شبكات الأمان والجزء الخاص بالمساعدات المباشرة في خطة العمل.

4- أن المجموعة المواضيعية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي هي شراكة أوسع نطاقا من مجرد الوكالات الثلاث، حيث تشمل المؤسسات الإقليمية الأفريقية، والبنك الدولي، وبعض ممثلي الزراعة والمجتمع المدني. وهذا التعاون الرائع والنهج الموجه نحو النتائج ساهما في قيام شراكة بين الوكالات الثلاث والتحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا. كما أنه يرسي الأساس للبعثات وحلقات العمل على المستوى القطري في المستقبل من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على وضع مشروعات وبرامج محددة لمواجهة احتياجاتها المتعلقة بالحد من الجوع.

5- أن التعاون القوي بين الوكالات الثلاث ساهم مساهمة ملموسة في توصيات المجموعة الأفريقية التوجيهية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد أكدت هذه المجموعة التوجيهية التي يرأسها الأمين العام للأمم المتحدة على الاحتياجات الملحة إلى الاستثمار في زيادة الإنتاجية الزراعية، وتشجيع التغذية المدرسية، وكذلك البرامج التغذوية، والاستثمار في شبكات الأمان الاجتماعية بما في ذلك شبكات التأمين.

(5) الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

50- ظهرت فكرة "الاستمرارية" من الإغاثة إلى التنمية في أوائل التسعينات من القرن الماضي وسط المخاوف المتنامية والاعتراف فيما بين الجهات المانحة والعناصر الأخرى بأن برامج المساعدات الإنسانية وفي حالات الطوارئ، كثيرا ما تفتقر إلى الاستمرارية والترابط. ورأب لهذا الصدع، لابد أن تقدم المساعدات في أعقاب حالات الطوارئ في سياق إطار متماسك وعلى أساس التنسيق الكافي فيما بين مختلف الجهات الفاعلة، ضمانا للتكامل فيما بينها. كما أن هناك حاجة إلى معالجة إعادة الإعمار والإنعاش. وتحتل الوكالات الثلاث موقعا رائعا للتعاون فيما بينها في مجالات التحول هذه، أي "البناء من جديد بصورة أفضل".

51- ويظل النهج ذات المسار المزدوج أولوية استراتيجية في برامج التخطيط والتصميم، لا سيما في التحول من الإغاثة/الإنعاش باتجاه التنمية. ويتطلب ذلك وجود الشركاء معا لفترة طويلة من الوقت (وهي حالة غير موجودة غالبا في حالات الطوارئ والانتقال من مرحلة إلى أخرى)، وأن يلتزم الشركاء باستثمارات يمكن التنبؤ بها في الأجل المتوسط (لمدة 5 سنوات على الأقل). وهنا تبدو الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية من المنظمة و/أو الصندوق التي يستطيع البرنامج أن "يسلمها" إلى السكان الذين يتعامل معهم، أمرا معقولا.

52- وسوف تتعاون الوكالات التي توجد مقارها في روما في ربط الاستجابة لحالات الطوارئ بإطار استراتيجي أطول أجلا للأمن الغذائي، لكي يتحول شركاء التنمية بصورة أسرع إلى المراحل التالية، وتشجيع الشركاء الآخرين، بمن فيهم شركاء من القطاع الخاص، على المشاركة في الجهود المبذولة. فعمل برنامج الأغذية العالمي في توزيع الأغذية مثلا، يلعب دورا واضحا في إنقاذ حياة السكان بمجرد ظهور الأزمات (وفي بعض الأحيان لفترات أطول من ذلك) ولكنه يسهل أيضا استئناف السكان لمعيشتهم في مرحلة الإنعاش. وبعض الأنشطة الأخرى في حالات الطوارئ، مثل التغذية المدرسية والغذاء مقابل العمل قد تلعب دورا هاما في المحافظة على الأصول البشرية - بالوقاية من سوء التغذية، وتثبيط آليات المسايبة المدمرة، وتحقيق تحويل في الدخل يسمح للأسر بإرسال أبنائها إلى المدارس. وبهذه الطريقة، تقيم هذه الأنشطة منبرا يمكن للسكان الاستفادة منه في زيادة فرص التنمية الإنتاجية، كتلك التي تتيحها تدخلات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة.

الملحق 1: قرارات الأجهزة الرئاسية وتوصيات التقييم الخارجي المستقل

قرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

الوثيقة EB.2/332007/ التعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي مقارها بروما

أحاط المجلس علما بالمعلومات الواردة في وثيقة "التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة التي مقارها بروما" (WFP/EB.2/2007/12-C)، وشجع برنامج الأغذية العالمي على الاستمرار في تعزيز تعاونه مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المجالات التي تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والإدارية التي وافق عليها المجلس التنفيذي للبرنامج.

وطلب المجلس من أمانة البرنامج في أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي إدراج تحليل واف لنقاط القوة ونقاط الضعف لدى البرنامج والثغرات القائمة في النظام الدولي لمكافحة الجوع.

وحث المجلس أمانة البرنامج، تباعا لعملية التخطيط الاستراتيجي، على التشاور مع الوكالات التي مقارها بروما بشأن إعداد وثيقة مشتركة على التوجهات التي قد تنجم عن الشراكات التشغيلية القائمة على مقاصد مشتركة في المستقبل على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري.

24 أكتوبر/تشرين الأول 2007

قرار الدورة الثانية والتسعين للمجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الوثيقة EB 2007/92/C.R.P.12007

"يأخذ المجلس علما بما ورد من معلومات في الوثيقة بشأن التعاون بين وكالات الأمم المتحدة الثلاث التي توجد مقارها في روما" (الوثيقة EB 2007/92/R.52) ويحث الصندوق على زيادة تعاونه مع كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، حسب مقتضى الحال، في المجالات المشتركة التي تسهم في تحقيق أهداف الصندوق الواردة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2007-2010.

كما يحث المجلس أمانة الصندوق على أن تتشاور مع الوكالات التي توجد مقارها في روما بغية إعداد وثيقة مشتركة عن التوجهات التي يمكن أن تتخذها مستقبلا الشراكات التشغيلية المحددة الأهداف على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية".

13 ديسمبر/كانون الأول 2007

تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن الاجتماع المشترك للجنة البرنامج والمالية الوثيقة الوثيقة CL 135/2

البند 2 - التعاون في مجال الأعمال الإدارية والأعمال المعالجة بين منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية - تقرير مرحلي

رحبت اللجنتان بالمعلومات الواردة في وثيقة التقرير المرحلي JM 08.1/2 حول التعاون الموسع بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالإضافة إلى المعلومات الناشئة عن مناقشات الندوة غير الرسمية المشتركة للممثلين الدائمين حول التعاون بين الوكالات التي توجد مقرها في روما والتي عقدت في منظمة الأغذية والزراعة يوم 26 مايو/أيار 2008. ورحبت اللجنتان أيضاً بالنطاق الأوسع للتقرير الذي شمل دراسة استجابة المنظمة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات ودوره في عملية الإصلاح الجارية في منظومة الأمم المتحدة وفي البلدان التي يشملها التطبيق الرائد لمبادرة توحيد الأداة.

وأحاطت اللجنتان علماً بارتياح بكون عملية رسم الخرائط قد أوضحت بشكل جلي المجموعة الواسعة من الأنشطة المشتركة. وأثنت اللجنتان على الوكالات الثلاث التي توجد مقرها في روما لسعيها إلى إيجاد أوجه تآزر وتكامل أكبر في الخدمات التي تؤديها للبلدان الأعضاء. وشددت اللجنتان على استمرار وجود حاجة إلى التضافر لتحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج وتجنب الازدواجية بين المستوى الميداني وفي المقر الرئيسي في الوكالات الثلاث التي توجد مقرها في روما.

وأشارت اللجنتان إلى ضرورة أن تراعى على النحو الواجب في مسائل البرمجة المشتركة الحاجة إلى التقيّد بالاختصاصات المؤسسية لكل من الوكالات الثلاث، رغم التقدّم الذي أمكن تحقيقه في المجالات الإدارية. وجرى التشديد على ضرورة أن تستند الشراكات إلى أهداف مشتركة وميزات نسبية. وطلب إعطاء مزيد من المعلومات حول إمكانات التعاون بين المنظمة والبرنامج والصندوق في الأنشطة المعيارية ولتوحيد منهجيات جمع البيانات ورسم خرائط مواطن الضعف. وبالإمكان توطيد العمل التعاوني على المستوى القطري بقدر أكبر، بما في ذلك ما يتعلق بوسائل البرمجة القطرية من أجل تحسين الاتساق والتوافق مع أولويات التنمية الوطنية وحرصاً على تحقيق قدر أكبر من الملكية الوطنية تماشياً مع مبادئ إعلان باريس. ودعا بعض الأعضاء إلى إيلاء عناية أكبر للروابط القائمة بين الأمن الغذائي وخشب الوقود، إلى جانب القدرة على بناء القدرات. وكانت هناك أسئلة أيضاً عن تسلسل تدخلات كل من الوكالات الثلاث في حالات الطوارئ والأزمات.

وشددت اللجنتان على ضرورة الانتهاء من إعداد وثيقة استراتيجية مشتركة في موعد أقصاه نهاية شهر يوليو/تموز كي يُستعان بها لتوجيه التعاون في المستقبل وأحاطتا علماً بضرورة أن تُبرز الاستراتيجية الأدوار والاختصاصات الرئيسية لكل من الوكالات.

وتطلع الاجتماع المشترك إلى الحصول على تقرير مرحلي آخر يتناول التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، بالإضافة إلى التعاون مع الأمم المتحدة. وأمل الاجتماع المشترك أيضاً أن يتضمن التقرير مزيداً من البيانات الكمية والتحليل للوفورات والأرباح على صعيد الكفاءة نتيجة تفعيل التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما، بالإضافة إلى إعطاء أمثلة ملموسة واقتراحات محددة للتعاون في المستقبل. وأبلغ الاجتماع المشترك بأن الاستعراض الخارجي المفصل للأصول والفروع الذي بدأ لتوّه بالنسبة إلى الخدمات الإدارية للمنظمة، يتوخى التوصل إلى تحديد الفرص المتاحة لزيادة المردودية التكاليفية للخدمات وتأديتها بصورة فعّالة بالتعاون مع الوكالتين الأخرتين اللتين يوجد مقرها في روما، فضلاً عن عرض أولي لمجموعة من التكاليف والوفورات والفترة الزمنية للتنفيذ.

وكان هناك تأييد عام لتكثيف التعاون والتوحيد بالنسبة إلى استراتيجيات الاتصال والدعوة المشتركة (الرسائل المشتركة) وكذلك بالنسبة إلى المعلومات عن الأمن الغذائي ونظم الإنذار المبكر، مع التركيز على توخي قدر أكبر من الوضوح في ما يتعلق بتوزيع العمل والاتساق الاستراتيجي لعمل المنظمات التي توجد مقارها في روما في الميادين المذكورة.

28 مايو/أيار 2008

توصيات التقييم الخارجي المستقل في منظمة الأغذية والزراعة

التوصية 4-5: بشأن الوكالات التي توجد مقارها في روما، المجالات الرئيسية التالية لمزيد من التعاون فيما بينها:

- (أ) ينبغي أن تستمر الوكالات الثلاث في العمل معاً من أجل دمج الخدمات المشتركة في روما، بما في ذلك، وفي أسرع وقت ممكن، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات الاتصالات التي يمكن تشغيلها في إطار الملكية المشتركة، ومنها مثلاً منصة نظام إدارة المكتبات والتخطيط لموارد المؤسسات في نهاية الأمر؛
- (ب) ينبغي أيضاً أن تضطلع الوكالات الثلاث بجهود أكثر طموحاً في مجال الشراكات الاستراتيجية والبرامجية وأن تشجعها الأجهزة الرئاسية على ذلك، بما في ذلك:

- (1) التمثيل المشترك في المكاتب الميدانية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (وفي أمريكا اللاتينية، مع معهد البلدان الأمريكية للتعاون في مجال الزراعة)؛

- (2) ضمان التآزر مع برنامج الأغذية العالمي على المستوى التقني الذي يمكن أن يشمل الانذار المبكر وعمليات تقييم الأغذية والتغذية وقضايا السياسات في شبكات الأمان والمعونة الغذائية؛
- (3) ضمان التآزر مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن طائفة عريضة من منصات العمل التقنية، بدءاً بالتمويل الريفي وصولاً إلى الأعمال الزراعية والمساواة بين الجنسين، وبما في ذلك وضع المشاريع والاشراف وحوار السياسات على المستوى الوطني؛
- (ج) إقامة استراتيجية مشتركة للاتصال والدعوة مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

21 سبتمبر/أيلول 2007

الملحق 2: موجز رسم الخرائط

التحديث الثاني لأنشطة التعاون – يناير/كانون الثاني 2008

التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما

يناير/كانون الثاني 2006 – ديسمبر/كانون الأول 2007

تقرير مرحلي

مجموعة 3×3×3: المنظمة / الصندوق / البرنامج

الموجز

التعاون – بشكل عام

تم تحديد ما مجموعه 392 نموذجا للتعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في عامي 2006 و2007. وقد جرت هذه الأنشطة على المستوى العالمي/القطري، والإقليمي والقطري. وكان هناك نحو 70 في المائة من مجموع هذه الأنشطة على المستوى القطري، جرت في 78 بلدا.

- سؤال: ما هي فوائد/نتائج هذا التعاون
- سؤال: هل هناك حاجة/مجال لزيادة مستوى التعاون؟

التعاون – بحسب المنظمة

تحدثت التقارير عن 20 في المائة تقريبا من أنشطة التعاون شاركت فيها جميع الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما (منظمة الأغذية والزراعة/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/برنامج الأغذية العالمي) بالتعاون فيما بينها، بينما شاركت المنظمة والبرنامج في 60 في المائة من هذه الأنشطة، وكان هناك 18 في المائة تعاونت فيها المنظمة مع الصندوق، ونحو 5 في المائة تعاون فيها الصندوق مع البرنامج.

- سؤال: هل هناك مجال لزيادة التعاون فيما بين جميع الوكالات الثلاث؟
- سؤال: هل هناك حاجة/مجال إلى زيادة التعاون بين الصندوق والبرنامج؟

التعاون – بحسب النطاق الجغرافي والإقليم

جرت 24 في المائة من أنشطة التعاون على المستوى العالمي، و6 في المائة على المستوى الإقليمي و70 في المائة على المستوى القطري. وكان هناك 48 في المائة من أنشطة التعاون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و14 في المائة في آسيا، و9 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و4 في المائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأخيرا، كان هناك 1 في المائة من المجموع في أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

- سؤال: هل هناك مجال لزيادة التعاون على المستوى الإقليمي؟
- سؤال: هل هناك حاجة/مجال لزيادة التعاون في الأقاليم الأخرى بخلاف أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؟

التعاون – بحسب النوع

تم تقسيم أنشطة التعاون إلى أربعة فئات: الركيزة الأولى "الاستثمار الزراعي – زيادة الاستثمارات الزراعية والتنمية الريفية" التي مثلت 19 في المائة من مجموع أنشطة التعاون، والركيزة الثانية "صياغة السياسات، وبناء القدرات، وإدارة المعرفة و الدعوة" التي مثلت 33 في المائة من الأنشطة، والركيزة الثالثة "الطوارئ وإعادة الإعمار، بما في ذلك إدارة مخاطر الكوارث" التي مثلت 34 في المائة من أنشطة التعاون، وأخيرا، مثلت الأنشطة المتعلقة بالأعمال الإدارية 13 في المائة من أنشطة التعاون.

- سؤال: ما هي أهم أنواع التعاون المشتركة ضمن الركيزة الأولى والركيزة الثانية والركيزة الثالثة؟
- سؤال: هل هناك حاجة/مجال لزيادة بعض أنواع التعاون؟

التعاون – نقاط هامة

كان متوسط عدد أنشطة التعاون التي أشارت إليها التقارير في 78 بلدا شهدت تعاونا بين الوكالات الثلاث، هو 3.5. وسجلت 10 بلدان 7 أنشطة تعاونية أو أكثر: باكستان (14)؛ تنزانيا (13)؛ موزامبيق (12)؛ بوروندي (11)؛ الصومال (9)؛ الكاميرون (8)؛ ليبيريا (7)؛ النيجر (7)؛ سيراليون (7)؛ وزامبيا (7).

- سؤال: ما هي العوامل التي تسهم في ارتفاع مستوى التعاون في بعض البلدان؟
- سؤال: هل هناك بلدان يمكن أن تتوقع زيادة التعاون فيها؟

معلومات إضافية

الملحق الأول – البلدان التي بها أنشطة تعاونية وعدد هذه الأنشطة.

الملحق 3: تحديث إحصاءات التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما
(1 يناير/كانون الثاني 2006 – 30 يونيو/حزيران 2007)

(1) فئات التعاون

قسم التعاون إلى أربعة فئات، هي:

- الركيزة الأولى: الاستثمار الزراعي – زيادة الاستثمار في التنمية الزراعية والريفية
- الركيزة الثانية: صياغة السياسات وبناء القدرات وإدارة المعرفة والدعوة
- الركيزة الثالثة: الطوارئ وإعادة الإعمار، بما في ذلك إدارة مخاطر الكوارث
- الأعمال الإدارية

ملحوظة: قسم التعاون على أساس فئة واحدة كلما أمكن. ومع ذلك، ففي 37 حالة من حالات التعاون تم التقسيم على أساس فئتين. فعلى سبيل المثال، فإن القيادة المشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لفريق IASC القطري للأمن الغذائي يقع بوضوح تحت الركيزة الثالثة للتعاون (عمليات الطوارئ)، ولكنه يشكل في نفس الوقت مهمة واسعة من مهام الدعوة (الركيزة الثانية). وفي مثل هذه الحالة، يصنف التعاون تحت الفئتين. وترد معلومات أكثر عن المنهجية في الملحق الثاني.

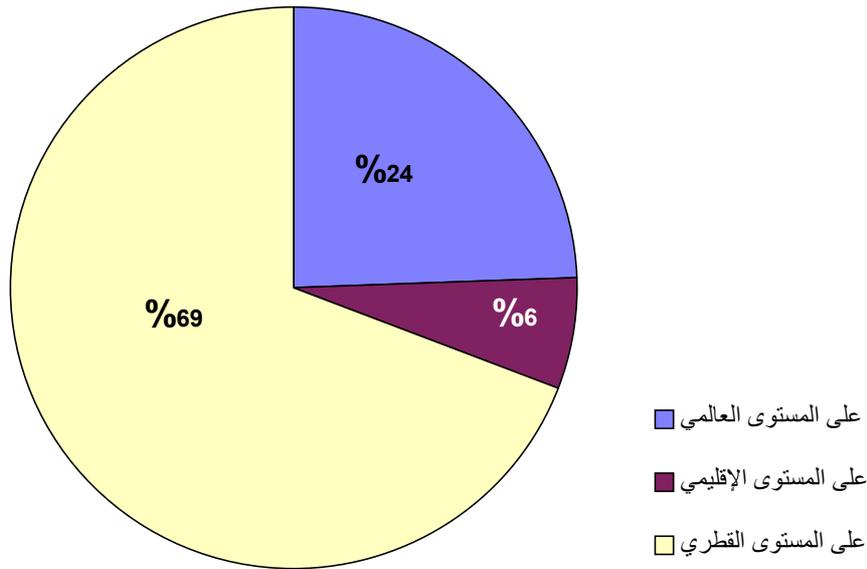
(2) التعاون – مقداره ونطاقه الجغرافي ومنطقته الجغرافية

تم تحديد ما مجموعه 392 نموذجا للتعاون في الفترة الواقعة بين 1 يناير/كانون الثاني 2006 و31 ديسمبر/كانون الأول 2007. وتم تحديد العمليات التعاونية في 78 بلدا (انظر الملحق الأول). وكانت هناك نسبة 24 في المائة من الأعمال التعاونية على المستوى العالمي، و6 في المائة على المستوى الإقليمي و70 في المائة على المستوى القطري.

الجدول 1: التعاون بحسب النطاق الجغرافي

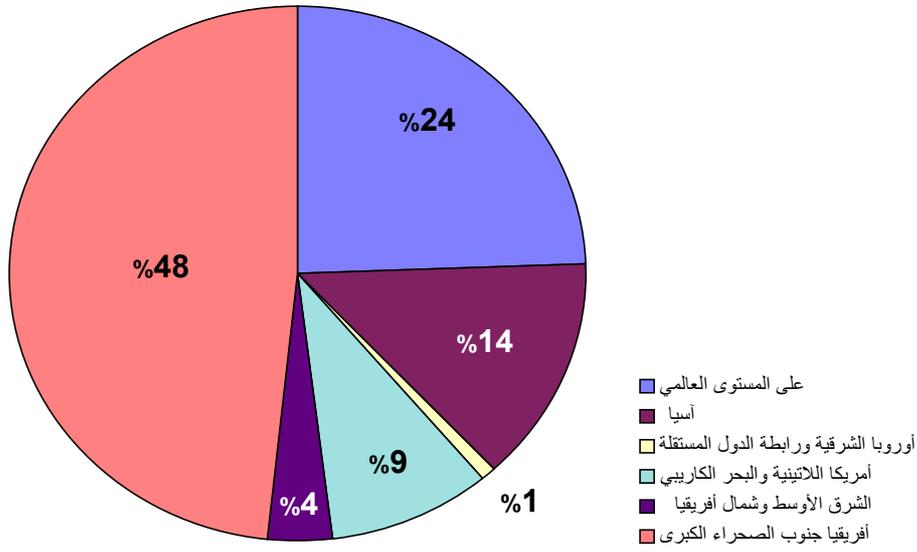
النسبة المئوية	العدد	
24%	96	على المستوى العالمي
6%	25	على المستوى الإقليمي
69%	271	على المستوى القطري
	392	المجموع

الشكل 1: التعاون بحسب النطاق الجغرافي



ويقع ربع مجموع الأنشطة التعاونية على المستوى العالمي و/أو على مستوى المقر. ويقع نصفها تقريبا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ليعكس بذلك مستوى العمليات التي تقوم بها الوكالات الثلاث في هذا الإقليم. وتجري 15 في المائة من جميع الأنشطة التعاونية في آسيا، بينما تنفذ 9 في المائة منها في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث تحدد 392 نموذجا للتعاون في الفترة الواقعة بين أول يناير/كانون الثاني 2006 وآخر ديسمبر/كانون الأول 2007. وهناك 4 في المائة من مجموع الأنشطة التعاونية تمت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما كانت هناك نسبة 1 في المائة في أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

الشكل 2: التعاون بحسب الأقاليم



سؤال: هل هناك مجال لزيادة التعاون على المستوى الإقليمي؟

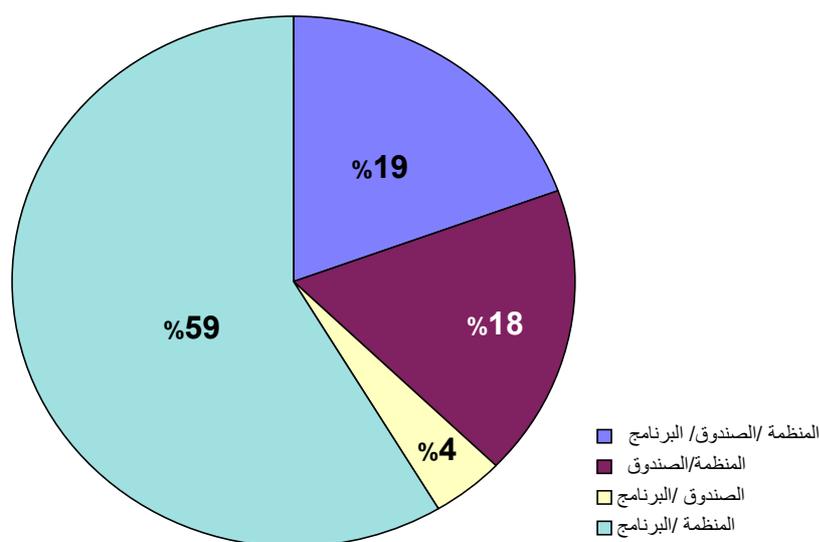
سؤال: لماذا يتركز التعاون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؟

سؤال: هل هناك حاجة/مجال لزيادة التعاون في الأقاليم الأخرى بخلاف أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؟

(3) التعاون بحسب المنظمة

هناك 20 في المائة تقريبا من أنشطة التعاون عملت فيها جميع الوكالات الثلاث التي توجد مقرها في روما. وكان الجزء الأكبر - نحو 60 في المائة - يدخل فيه التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، ليعكس بذلك المستويات المرتفعة للتكامل بين برامج وفرص كل منهما من أجل التآزر الموجود في الأنشطة المتعلقة بالطوارئ في المنظمة والعمليات والبرامج الإنسانية في البرنامج. وهناك 18 في المائة من أنشطة التعاون تشارك فيها المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية معا، أغلبها عن طريق الدعم الذي يقدمه مركز الاستثمار في المنظمة لوضع برامج الصندوق وتنفيذها، والتي تتم من خلال برنامج التعاون. وهناك 5 في المائة تقريبا من الأنشطة التعاونية يشارك فيها البرنامج والصندوق من خلال الجهود التي تبذل عادة لربط المشروعات التي يمولها الصندوق بعمليات الإغاثة والإنعاش الممتدة التي ينفذها البرنامج (كما حدث في سورية)، بل وتلك التي تشمل التعاون في الأعمال الإدارية، كما يحدث مثلا في الحالات التي تستضيف فيها المكاتب القطرية للبرنامج موظفين من الصندوق في إطار البرنامج الرائد للوجود الميداني للصندوق (كما حدث في الصين).

الشكل 3: التعاون بحسب المنظمات



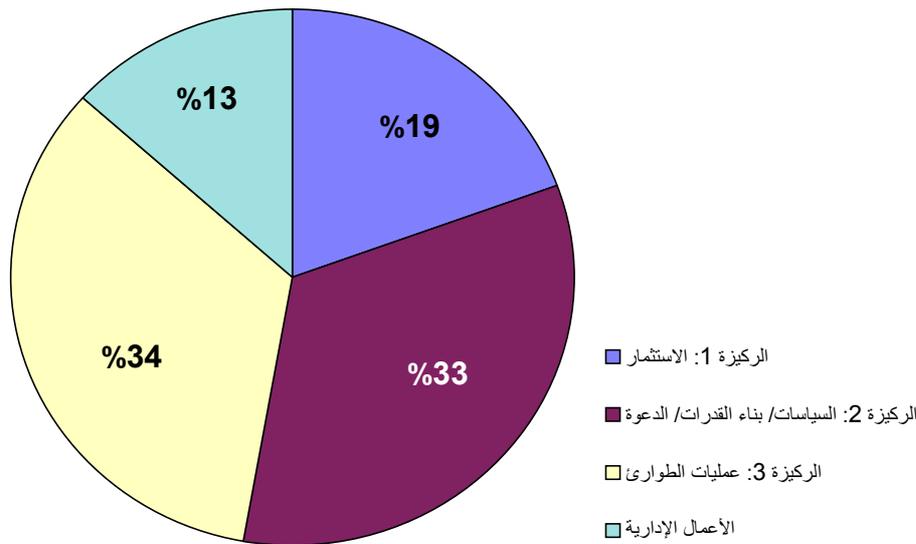
سؤال: هل هناك مجال لزيادة التعاون بمشاركة جميع الوكالات الثلاث (أي هل تتعاون جميع الوكالات الثلاث في الحالات التي يوجد فيها الآن وكالتان فقط تتعاونان معا؟)

سؤال: هل هناك حاجة/مجال لزيادة التعاون فيما بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي؟

(4) التعاون بحسب الفئة

تمثل كل من الركيزة الثانية (السياسات وبناء القدرات والدعوة) والركيزة الثالثة (عمليات الطوارئ) نحو ثلث مجموع الأنشطة التعاونية. بينما تمثل الركيزة الأولى (الاستثمار) ما يقرب من 20 في المائة من الأنشطة التعاونية، في الوقت الذي يمثل فيه التعاون في الأعمال الإدارية نسبة 13 في المائة.

الشكل 4: التعاون بحسب الفئة



يبين الجدول 2 التعاون التنظيمي بحسب الفئة والنطاق. وهو يبين أن التعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي يحدث فقط على المستوى القطري، بينما يحدث التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على جميع المستويات، وهو نفس ما يحدث للتعاون بين جميع الوكالات الثلاث.

سؤال: ما هي أكثر أنماط التعاون شيوعاً ضمن الركيزة الأولى والركيزة الثانية والركيزة الثالثة؟

سؤال: هل هناك حاجة/ مجال لزيادة بعض أنماط التعاون؟

سؤال: هل هناك مجال لتوسيع نطاق الفئات المختلفة (أي زيادة العمليات المشتركة ضمن الركيزة الثالثة؟)

كما يبين الجدول 2 أن التعاون في إطار الركيزة الأولى (الاستثمار) يحدث أساساً على المستوى القطري وأن التعاون ضمن الركيزة الثانية (السياسات وبناء القدرات والدعوة) يحدث على جميع المستويات الثلاثة. كما أن التعاون في إطار الركيزة الثالثة يتركز هو الآخر بصفة أساسية على المستوى القطري. وأخيراً، فإن التعاون في الأعمال الإدارية يتركز أساساً على مستوى العالم/المقر. وتعطي الأشكال 5-7 مزيداً من التفاصيل عن هذه المعلومات في شكل رسومات بيانية.

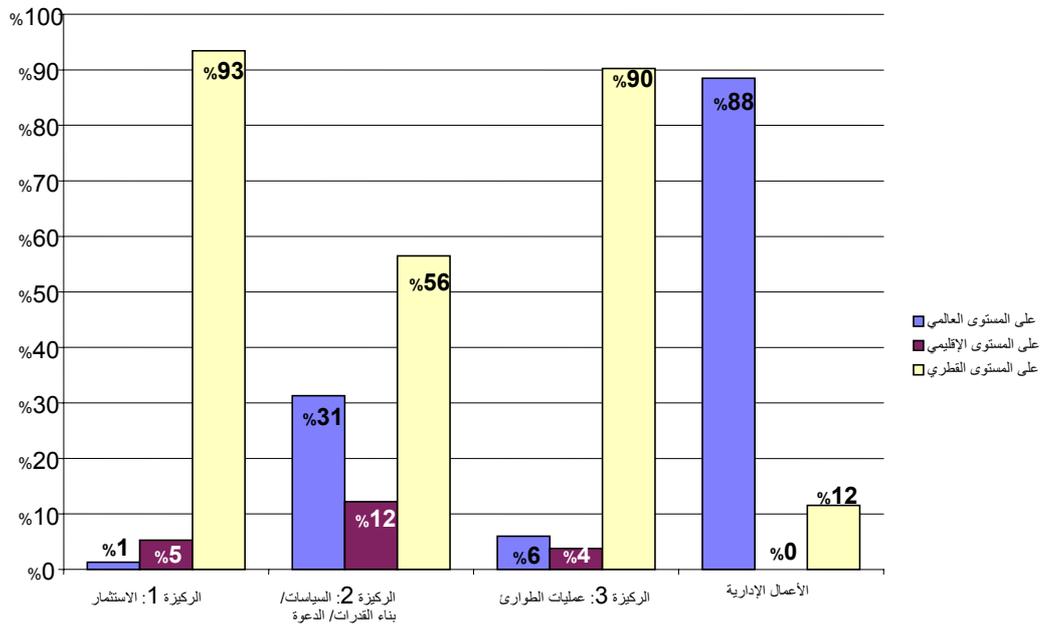
الجدول 2: التعاون بحسب الوكالات، والنطاق الجغرافي، والفئة

المجموع	المنظمة/البرنامج	المنظمة/البرنامج	المنظمة/البرنامج	المنظمة/البرنامج	المجموع
على المستوى العالمي					
1			1		الركيزة الأولى: الاستثمار
41	7		19	15	الركيزة الثانية: السياسات/بناء القدرات/الدعوة
8	8				الركيزة الثالثة: عمليات الطوارئ
46	16		4	26	الأعمال الإدارية
96					المجموع الفرعي
على المستوى القطري					
71	36	10	17	8	الركيزة الأولى: الاستثمار
74	50	1	8	15	الركيزة الثانية: السياسات/بناء القدرات/الدعوة
120	108	3	1	8	الركيزة الثالثة: عمليات الطوارئ
6		2	4		الأعمال الإدارية
271					المجموع الفرعي
على المستوى الإقليمي					
4	1		2	1	الركيزة الأولى: الاستثمار
16	1		12	3	الركيزة الثانية: السياسات/بناء القدرات/الدعوة
5	3		2		الركيزة الثالثة: عمليات الطوارئ
					الأعمال الإدارية
21					المجموع الفرعي
392	230	16	70	76	المجموع
	%59	%4	%18	%19	النسبة المئوية من المجموع

سؤال: هل هناك مجال لتوسيع التعاون بين الوكالات في بعض الفئات، مثل توسيع التعاون بين المنظمة والبرنامج مثلا بحيث يزيد التعاون ضمن الركيزة الثانية؟ وما هي أهم الأنماط المشتركة للتعاون ضمن الركيزة الأولى والركيزة الثانية والركيزة الثالثة؟

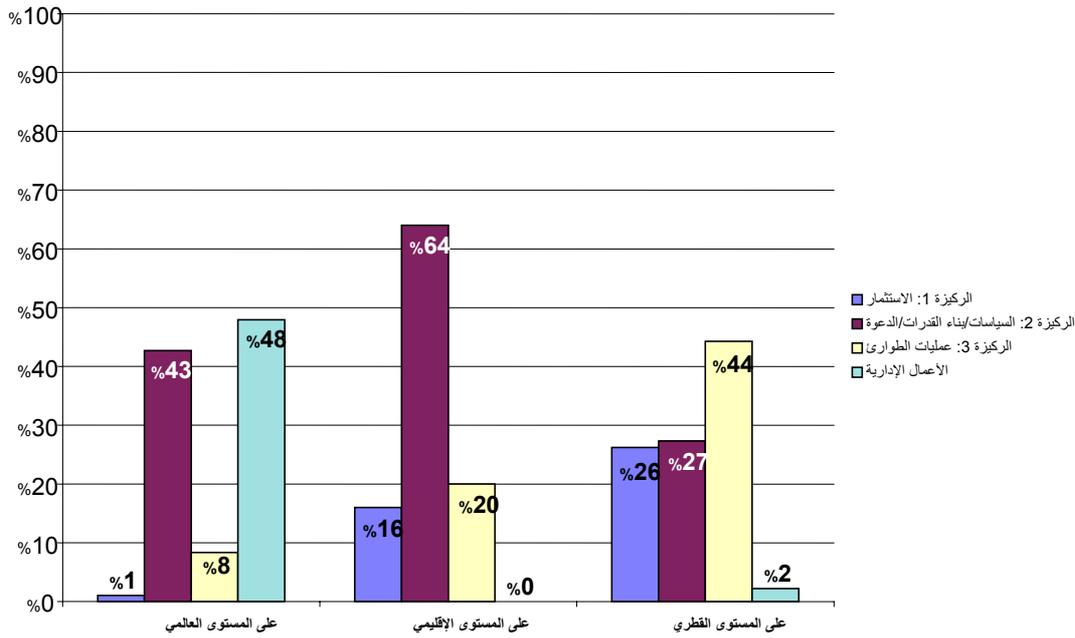
وبين الشكل 5 نصيب كل نمط من أنماط التعاون المختلفة التي تحدث في كل نطاق جغرافي. فهو يبين على سبيل المثال أن 5 في المائة من جميع أوجه التعاون ضمن الركيزة الأولى (الاستثمار) تحدث على المستوى الإقليمي، بينما تحدث 93 في المائة من أشكال هذا التعاون على المستوى القطري. كما يبين أن التعاون ضمن الركيزة الثانية يحدث على جميع المستويات. بينما يتركز التعاون ضمن الركيزة الثالثة تركيزاً شديداً على المستوى القطري، رغم أن التعاون في مجال الأعمال الإدارية – على النقيض من ذلك تماماً – يحدث على مستوى العالم/المقر، مع حدوث جزء ضئيل منه على المستوى القطري.

الشكل 5: التعاون بحسب الفئة طبقاً للحجم



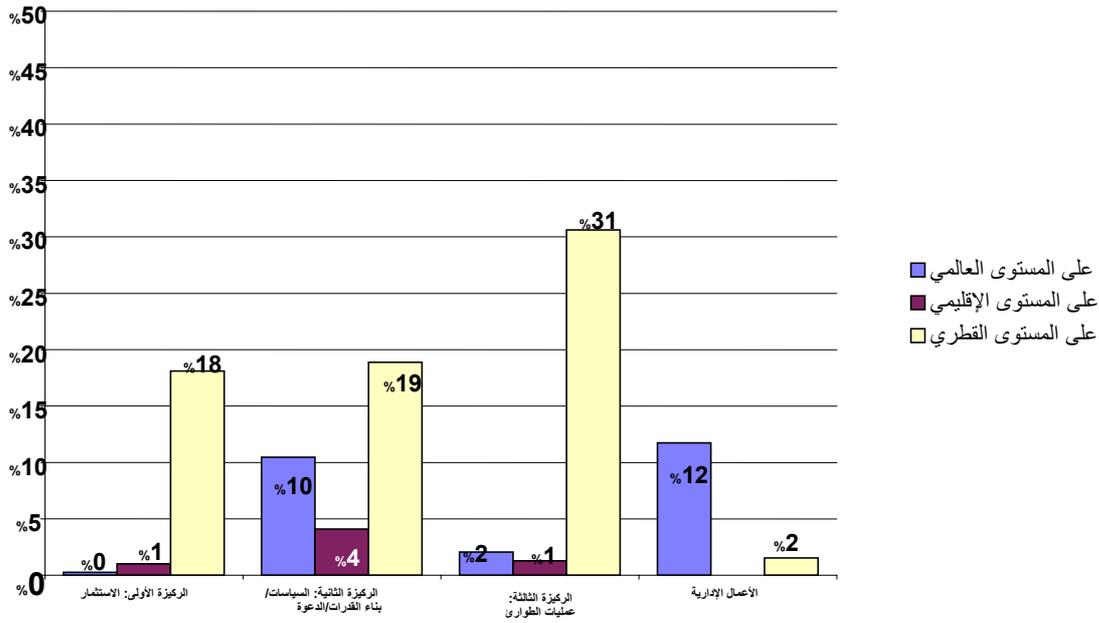
وبين الشكل 6 نفس المعلومات بطريقة مختلفة. فهو يبين إسهام كل فئة في المستوى الكلي للتعاون الذي يحدث في كل مجال من المجالات الجغرافية (العالمية/الإقليمية/القطرية) فهو يبين على سبيل المثال أن 44 في المائة من جميع الأنشطة التعاونية على المستوى القطري تضم أنشطة الركيزة الثالثة (الطوارئ) وأن الجزء الأكبر من التعاون على المستوى الإقليمي - 64 في المائة - يتعلق بالركيزة الثانية (السياسات وبناء القدرات والدعوة). كما يبين بوضوح أنه على المستوى العالمي، ترتبط غالبية الأنشطة التعاونية إما بأنشطة الركيزة الثانية أو أنشطة الأعمال الإدارية.

الشكل 6: التعاون بحسب الحجم طبقاً للفئة



وبين الشكل 7 كل فئة من فئات التعاون بمقادير مختلفة كنسبة مئوية من التعاون الكلي. فهو يبين على سبيل المثال، أن 10 في المائة من جميع الأنشطة التعاونية من الركيزة الثانية (السياسات وبناء القدرات والدعوة) على المستوى العالمي، وأن 31 في المائة من جميع الأنشطة التعاونية من الركيزة الثالثة على المستوى القطري.

الشكل 7: التعاون الكلي بحسب الفئة والنطاق الجغرافي معاً



سؤال: هل يمكن زيادة التعاون ضمن الركيزة الثانية (السياسات وبناء القدرات والدعوة) على المستوى القطري أو المستوى العالمي؟

سؤال: ما هي العوامل التي تشجع التعاون في الفئات المختلفة في المناطق الجغرافية المختلفة؟

الملحق 4: مستويات التعاون على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية

العدد	المجموع
96	في العالم
3	في آسيا
5	في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
17	في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
121	المجموع

العدد		بحسب البلدان		العدد		العدد	
		-1					
العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
2	نيبال	53	1	27	1	1	أفغانستان
2	نيكاراغوا	54	2	28	1	2	الجزائر
7	النيجر	55	3	29	3	3	أنغولا
2	نيجيريا	56	3	30	1	4	بنغلاديش
14	باكستان	57	5	31	1	5	بنن
5	بيرو	58	5	32	3	6	بوتان
4	الفلبين	59	6	33	3	7	بوليفيا
1	روسيا	60	2	34	6	8	بوركينافاسو
1	رواندا	61	5	35	11	9	بوروندي
1	ساو تومي وبرينسيبي	62	2	36	2	10	كمبوديا
2	السنغال	63	1	37	8	11	الكاميرون
7	سيراليون	64	1	38	4	12	جمهورية أفريقيا الوسطى
9	الصومال	65	3	39	2	13	تشاد
5	جنوب أفريقيا	66	3	40	2	14	الصين
4	سري لانكا	67	2	41	3	15	كولومبيا
4	السودان	68	3	42	2	16	الكونغو
3	سوازيلند	69	3	43	6	17	جمهورية الكونغو الديمقراطية
1	سورية	70	7	44	6	18	كوت ديفوار
13	تنزانيا	71	2	45	2	19	كوبا
3	تيمور ليشتي	72	4	46	1	20	جيبوتي
1	توغو	73	2	47	1	21	الجمهورية الدومينيكية
1	تركيا	74	3	48	1	22	إكوادور
3	أوغندا	75	3	49	1	23	مصر
1	فييت نام	76	12	50	3	24	السلفادور
3	اليمن	77	1	51	4	25	إثيوبيا
7	زامبيا	78	2	52	1	26	فرنسا
271	المجموع						

العدد		بحسب عدد أنشطة التعاون		العدد		العدد	
		-2					
العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
2	مالديف	53	3	27	14	1	باكستان
2	ناميبيا	54	3	28	13	2	تنزانيا
2	نيبال	55	3	29	12	3	موزامبيق

2	نيكاراغوا	56	3	السلفادور	30	11	بوروندي	4
2	نيجيريا	57	3	غانا	31	9	الصومال	5
2	السنغال	58	3	غواتيمالا	32	8	الكاميرون	6
1	أفغانستان	59	3	الأردن	33	7	ليبيريا	7
1	الجزائر	60	3	كينيا	34	7	النيجر	8
1	بنغلاديش	61	3	لبنان	35	7	سيراليون	9
1	بنن	62	3	ليسوتو	36	7	زامبيا	10
1	جيبوتي	63	3	مالي	37	6	بوركينافاسو	11
1	الجمهورية الدومينيكية	64	3	موريتانيا	38	6	جمهورية الكونغو الديمقراطية	12
1	إكوادور	65	3	سوازيلند	39	6	كوت ديفوار	13
1	مصر	66	3	تيمور ليشتي	40	6	هايتي	14
1	فرنسا	67	3	أوغندا	41	5	غينيا	15
1	غامبيا	68	3	اليمن	42	5	غينيا - بيساو	16
1	إيران	69	2	كمبوديا	43	5	الهند	17
1	العراق	70	2	تشاد	44	5	بيرو	18
1	ميانمار	71	2	الصين	45	5	جنوب أفريقيا	19
1	روسيا	72	2	الكونغو	46	4	جمهورية أفريقيا الوسطى	20
1	رواندا	73	2	كوبا	47	4	إثيوبيا	21
1	تيمور ليشتي	74	2	قطاع غزة والضفة الغربية	48	4	ملاوي	22
1	سورية	75	2	هندوراس	49	4	الفلبين	23
1	توغو	76	2	إندونيسيا	50	4	سري لانكا	24
1	تركيا	77	2	لاو	51	4	السودان	25
1	فييت نام	78	2	مدغشقر	52	3	أنغولا	26
271	المجموع							